مأسسة الانتقال الطاقوي في الجزائر

The institutionalization of the Energy transition in Algeria

أحمد بن فرحات[1]* وسعاد حفاف[2]

[1]طالب دكتوراه، مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر،

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، a.benferhat@univ-chlef.dz

[2]جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، s.haffaf@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/20 تاريخ القبول: 2021/08/08 تاريخ النشر: 2021/09/20

ملخص:

تضطلع الجزائر برؤية استشرافية للانتقال الطاقوي، إذ يتطلب تجسيدها إلى وجود إطار مأسسي يقوم على البعدالتنظيمي والمؤسساتي والوظيفي.

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية القيام بفحص مقارباتي للمأسسة كمدخل ناظم لمسار الانتقال الطاقوي في الجزائر، إذ يهدف المقال إلى تقييم فاعلية عملية البناء المؤسسي في مرافقة متطلبات النهج الطاقوي الجديد مع فك التشبيك والتعقيد الذي يكتنفه.

وقد خلصت الدراسة إلى أنَ الإطار التنظيمي والمؤسساتي والوظيفي للانتقال الطاقوي في الجزائر غير مكتمل وفي مرحلة ماقبل النضج إذ يحتاج إلى سد الفجوة التشريعية من جهة والى ترتيب مؤسساتي من جهة أخرى.

كلمات مفتاحية: الانتقال الطاقوي؛ المأسسة؛ الجزائر.

Abstract:

Algeria has a forward-looking vision for the energy transition, as its embodiment requires an institutionalization framework that is based on an organizational, institutional and functional dimension.

We try, through this research paper, to examine the institutionalization as a regulator approach for the Algerian energy transition path, so that, the goal of this

analyzing is to evaluate its effectiveness, while disengaging the networking and the complexity that surrounds it.

The study concluded that the organizational and institutional framework for the energy transition in Algeria is incomplete and pre-maturity as it needs to bridge the legislative gap and an institutional arrangementon the other hand.

Keywords: Energy transition; Institutionalization; Algeria.

***المؤلف المرسل**

مقدمة:

تداول مفهوم الانتقال الطاقوي منذ ثمانينات القرن الماضي ليعبر عن استراتيجيات متكاملة لتحول اقتصادي جديد، تجرى محاكاته في عدة دول، إذ يشير إلى كونه مسار نحو انخراط تدريجي لتعميم استعمال الطاقات المتجددة والتي ترفق بإجراءات رصينة ترتكز على الفاعلية والكفاءة الطاقويتين، ويشهد هذا النموذج ديناميكية متسارعة تتفاوت من دولة لأخرى من خلال توفير البيئة التشريعية، المؤسساتية والوظيفية أو ما يطلق عليه بالمأسسة.

تمكن المعالجة البحثية من المنظور المأسسي من الكشف عن مكامن الاختلال وفك التشبيك الذي يكتنف البناء المؤسساتي والإطار التشريعي لمسار الانتقال الطاقوي في الجزائر.

من هذا المنطلق تثار الإشكالية التالية:

ما مدى فاعلية المأسسة كعملية مجسدة للرؤى الاستشرافية لمسار الانتقال الطاقوي في الجزائر؟.

تستوجب الدراسة **فحص الفرضية التالية:**

تكشف المأسسة في الجزائر عن وجود عدم انضباط تشريعي وسوء تنظيم البناء المؤسساتي وهو ما يحول دون تحقيق الرؤى الاستشرافية وبلوغ أهداف مسار الانتقال الطاقوي المتبنى.

ترجع أهمية دراسة **مأسسة الإنتقال الطاقوي في الجزائر** لتحليل البناء المؤسساتي والإطار التشريعي والوظيفي الذي يكتنف النهج الطاقوي الجديد، من خلال الكشف عن تداخل البناء المؤسساتي واختلالاته، والبحث عن الفجوات التشريعية المرتبطة به، وفق منهج تحليل مضمون

للوثائق والخطابات الرسمية والنصوص القانونية، وباستعمال كذلك للمنهج الوصفي التحليلي للوقوف على وصف مشهد الإنتقال الطاقوي في الجزائر ومن ثم تحليل السياسات المنتهجة الرامية لتحقيق هذا المسار.

وعليه تحليلا للإشكالية وفحصا للفرضية ، نعالج موضوع مأسسة الإنتقال الطاقوي في الجزائر ضمن محورين ، المحور الأول نعرض فيه **مأسسة الإنتقال الطاقوي كمدخل مفاهيمي ، ونقدم في المحور الثاني مأسسة الإنتقال الطاقوي في الجزائر كفحص مقارباتي.**

المحور الأول: مأسسة الإنتقال الطاقوي ،مدخل مفاهيمي.

يقودنا البحث إلى تحليل التركيب المفاهيمي للمأسسة (المبحث الأول) والإنتقال الطاقوي (المبحث الثاني).

المبحث الأول: ماهية المأسسة .

المطلب الأول: مفهوم المأسسة.

يرتبط مفهوم الماسسة بداية بعلم الإجتماع ومن أبرز علمائه دوركايم **Durkeim** حيث أطلق على علم الإجتماع بعلم المؤسسات ،وقد ساهم كذلك ماكس فيبر **Max Weber** في إبراز مفهوم المأسسة[1] إذ طور النموذج البيروقراطي المثالي* .

إن انتقال المصطلح للعلوم السياسية تأتى من خلال ظهور المنظمات الدولية واستخدام المفاهيم الشائعة للعلوم الإجتماعية ، ويقوم هذا النضج المعرفي نتيجة انتقال الإنضباط من النقاشات النظرية للعلاقات الدولية إلى استخدام النظريات المؤسساتية لحساب اتجاهات الأعمال الدولية[2].

وبالرجوع لأصل الكلمة –مؤسسة– فهي حسب تعريف جيبرسون بأنها البرامج أو القواعد منظمة مبنية اجتماعيا يعاد إنتاجها أو إعادة تشكيلها بصفة روتينية ، في حين التمأسس **institutionalization** فيوضحه على انه الصيرورة التي يستدل من خلالها على معنى المؤسسات[3].

يشير الأستاذ عادل رشيد إلى أن المأسسة كظاهرة إدارية تهتم بدراسة الكيفية التي تتشكل فيها الممارسات الإدارية والتنظيمات المرتبطة على اختلاف أنواعها ، وتعنى بدراسة العوامل والأبعاد المشكلة لها أو التي تساعد في تشكلها[4].

في حين المأسسة **institutionalism** كمنهج دراسي وفق لجيبرسون **jepperson** عبارة عن الإستراتجية النظرية التي تتميز عن النظريات المؤسسية وتبحث في تطوراتها وممارساتها[5] .

بينما يُعتبر ميروروان (**Rowan&Meyer**)من أهم الباحثين الدارسين لكيفية تأثير العوامل المجتمعية على التنظيم ميدانياً وفق ما أصبح يعرف بالمأسسة الجديدة **Neoinstitutionalism** ، وكذلك يعبر عنها بالكيفية التي تتشكل فيها الممارسات والتنظيمات المرتبطة بها على اختلاف أنواعها مستجيبة للمؤثرات المجتمعية العديدة[6] ، وقد حاجج لوندز **Lowndes** بأهمية المأسسة الجديدة كمقاربة في تفسير التغيير المؤسساتي من منطلق فهم العلاقة بين المتعاملين والمؤسسات ، وأن المؤسسة هي خيار عقلاني وتاريخي من طرف المتعاملين ، وقد لاقت نقدا من طرف أنصار المأسسة البنائية التي تقيد حرية الخيار العقلاني للعملاء بالبيئة المؤسساتية وأطرها التنظيمية[7] .

وعليه فإن المأسسة لاقت كغيرها من الظواهر الإجتماعية عدة تفسيرات وفقا لتغير التنظير الذي عرفتها العلوم الاجتماعية .

ومع التفاوت الدلالي للمأسسة (نظرية ،مقترب، ظاهرة إدارية، منهج، عملية أو صيرورة ...) نستخدم في هذا البحث دلالتين ، الأولى دلالة العملية **process** (المحور الثاني) مع استعمال المصطلح الإنجليزي **Institutionalization**وهذا تلبية لمقتضيات تحليل الظاهرة الاقتصادية التي نحن بصدد دراستها وفحص تفاعلاتها في النسق الجزائري ، من منطلق أن الإنتقال الطاقوي في الجزائر هو مسار يجرى وفقا لعملية تتدرج ضمن نسق شامل يتضمن تنظيم قانوني وترتيب مؤسساتي ووظيفي في حين نحتفظ بالمعنى الدلالي النظري **institutionalism** في الدراسة النظرية (المطلب الموالي).

المطلب الثاني : أنماط ونقد المأسسة :

تأخذ المأسسة ثلاثة أنماط قسرية(العنصر الأول)، تقليدية ومعيارية كما لاقت نقدا(العنصر الثاني).

أولا- أنماط المأسسة :وفقا للأدبيات ذات العلاقة، تشتمل الأشكال الأساسية للمأسسة على ثلاثة أنماط، قسرية ومقلدة ومعيارية، نوردها فيما يلي[8] :

1- المأسسة القسرية**corecive institutionalism**:والتي ترتبط بالتشريعات والأنظمة (القسر عادة يتخذ من طرف الحكومة بوصفها صاحبة القرار والمحتكرة لسلطة التنظيم والضبط).

2- المأسسة المقلدة **memtic institutionalism** : ترتبط بالبنية التنظيمية المحددة في بعض المؤسسات الأخرى (التقاليد المؤسساتية أو التنظيمية) .

3- المأسسة المعياريةnormativeinstitutionalism: وهي المقترنة بالحرفية والمهنية ومعاييرها وشروطها (كتشكل المنظمات المهنية والنقابات والجمعيات المختصة) .

ثانيا – نقد المأسسة :

ارتبط مفهوم المأسسة بالبيروقراطية ، فرغم التناول الإيجابي لأدبيات الدراسة لدور البيروقراطية في تفسير النمو المتسارع لاقتصاديات شرق أسيا تدعم وجهة النظر التي مفادها أن البيروقراطية كانت مكون أساسي للتطور ، في حين أكدت أدبيات أخرى أن ضعف الأداء البيروقراطي ساعد على تنمية الفقر في إفريقيا[9]، إلا أنها لاقت عدة انتقادات ومن أهمها المدرسة العقلانية الإقتصادية والتقنية في التنظيم، تمحورت حول إغفال المأسسة لدور البعد التقني والإقتصادي على حساب المحددات والأنساق المؤسساتية التي تعرقل المنافسة والتكيف للمتطلبات الاقتصادية[10].

المبحث الثاني: ماهية الإنتقال الطاقوي .

يشير مفهوم الإنتقال الطاقوي إلى اتجاه السياسات والسلوكيات الإستثمارية والاستهلاكية العمومية والخاصة، نحو الانخراط التجاري نحو سيرورة إقامة نظام طاقوي قومي وعالمي مستدام ، غير ممركز ومنصف ، يعتمد على الطاقات المتجددة[11] ، إذ يطرح هذا المفهوم

نزعة مفاهيمية كونية نحو تكريس إستخدام الطاقات النظيفة ، في حين تقتضي المنظور المأسسي النزوع نحو دور الدولة كوحدة لتحليل السياسات الطاقوية ، وعليه يقتضي التوضيح المفاهيمي للإنتقال الطاقوي ، تقديم تتبع مرحلي للمفهوم(المطلب الأول) و تحليل الإنتقال الطاقوي كبراديغم (المطلب الثاني) وأخيرا تقديم تعريف للإنتقال الطاقوي (مطلب ثالث):

المطلب الأول : كرونولوجيا تبلور مفهوم الإنتقال الطاقوي.

تبلور مفهوم الإنتقال الطاقوي منذ سبعينيات القرن الماضي ، نوردها من خلال المراحل التالية :

1- تقرير ميدوس عام 1972 الذي يحدد المخاطر البيئية للنمو الإقتصادي والديمغرافي[12].

2- مقترحات الجمعية الألمانية **Öko-Institu** عام 1980 : تهدف إلى كيفية التخلص من الطاقة النووية والأحفورية آفاق 2030[13].

3- تقرير بورتلاند : هو تقرير يعد من مخرجات عمل لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الصادر عام 1987 ، والتي تعطي أول تعريف رسمي للتنمية المستدامة[14].

4- تقرير العامل **4: Facteur 4:** منتصف التسعينات من طرف نادي روما تحت عنوان "العامل الرابع: مضاعفة الثروة ، نصف استخدام الموارد"[15]

5- مبادرة روب هوبكنز **RobHobkins** سنة 2006 بانجلترا ، تدعوا إلى ضرورة الحد من الإنبعاث الحراري وضرورة الإنتقال الطاقوي[16].

من خلال تتبع المسار التاريخي يتضح أن مسار الإنتقال الطاقوي ارتبط بالرهان البيئي ومن ثم إلى التنمية المستدامة ، في حين تشير الأدبيات الحديثة إلى ارتباطه بالكفاءة والرصانة الطاقويتين إذ أضحى كبراديغم (نموذج معرفي) يعنى بتناول الإقتصاد المستدام والتنمية .

المطلب الثاني : الانتقال الطاقوي كبراديغم(الكفاءة و الرصانة الطاقويتين) .

تعززا لإطار المعرفي لمفهوم الإنتقال الطاقوي ، بمصطلحين : الكفاءة الطاقوية (العنصر الأول) والرصانة الطاقوية(العنصر الثاني).

أولا–الكفاءة الطاقوية : (Energy Efficiency)

أشار الأستاذ سمير علال(رئيس الجامعة المتوسطية الصيفية **MEDITEP** بفرنسا) إلى البراديغم الذي مس قطاع الطاقة ، من خلال الإجابة عن كيفية تلبية الحاجات الطاقوية المتزايدة للبلدان الناشئة ، ومجابهة المشاكل البيئية وفي نفس الوقت الحفاظ على القدرة التنافسية للنظام الاقتصادي ، إذ يقتضي ذلك تحسين كفاءة استهلاكنا الطاقوي المرتكز على سوق أكثر حرية وتنافسية ، يحيلنا هذا الطرح إلى البحث عن نموذج تنموي شامل يجابه التحديات المناخية ، الطاقوية ، الجيوسياسية والقيمية[17].

فالكفاءة الطاقوية ظهرت كهدف محوري للسياسات الطاقوية إذ يقتضي تعبر عن كيفية الاستجابة للحاجات الطاقوية المتزايدة للبلدان الناشئة، وفي نفس الوقت المحافظة على تنافسيتها بكفاءة[18]، ومن ثم فالكفاءة تراهن على البعد الاقتصادي وفي نفس الوقت تحافظ على البعد البيئي .

ثانيا– الرصانة الطاقوية كمدخل محوري لتحقيق الانتقال الطاقوي :(energetic sobriety)

رصانة الطاقة هو نهج يهدف إلى تقليل استهلاك الطاقة من خلال التغيير في السلوك ونمط الحياة والتنظيم الجماعي (استخدام أقل للسيارات، أطعمة محلية ذات جودة ...).

إن المجتمع الملتزم برصانة الطاقة يغير معاييره الاجتماعية واحتياجاتها الفردية وخياله الجماعي لصالح تخفيض طوعي ومنظم لاستهلاك الطاقة،في نفس الوقت،هذا النهج الجماعي جعل من الممكن الحد من العوامل الخارجية السلبية لأنماط الاستهلاك والإنتاج (التلوث والضوضاء والمشاكل الصحية،...) ويسهم بهذا المعنى في تحسين عام في نوعية حياة السكان[19].

خلال مؤتمر**COP21**،تعاونت رابطة **NegaWatt** مع مؤسسة**Nicolas Hulot** لنشر مذكرة تشير إلى أهمية رصانة الطاقة في مجابهة فعالية التغير المناخي(بيد أن المفهوم لم يدرج في

إتفاقية باريس للمناخ) ، إذ تقتضي التحديات المناخية إنتقالا طاقويا ، لايقتصر على الثورة التكنولوجية أو الطاقات المتجددة فحسب ،ولكن أيضًا على ثورة مجتمعية تستدعي إعادة النظر في إستخداماتنا الطاقوية[20] .

وعليه فإن مفهوم رصانة الطاقة له بعد مجتمعي ويتعلق بمدى مساهمة الأبعاد المجتمعية بتوفير الطاقة من خلال السلوكيات الاستهلاكية بشكل يمكن من الاستغلال الأمثل للموارد.

المطلب الثالث: تعريف الإنتقال الطاقوي .

وفقا لورانس رينو (2011) **Laurence Raineau**، "الطاقة ليست متغيرًا بسيطًا يغذي نظامًا تقنيًا ، ولكنها تشمل المؤسسات والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذا فإن اختيار مصدر الطاقة هو اختيار مجتمع "، إذ لا يرتبط الانتقال الطاقوي الجاري حاليًا بالابتكار التكنولوجي فحسب بل فرض كقضية حتمية [21].

ويبشير الدكتور ثيزيري حميش .**Thiziri H**في مفهومه للإنتقال الطاقوي بأنه يعني الانتقال إلى مزيج طاقة أكثر احترامًا للبيئة وأكثر اقتصادا في الموارد الأحفورية القابلة للاستنفاد إذ يعد أحد أكثر الجوانب إلحاحًا للتحول العالمي إلى اقتصاد منخفض الكربون و أقل استخداما للموارد الطبيعية والتي من شأنها خلق القيمة والثروة المستدامتين ، والذي يستند كذلك إلى كفاءة استخدام الطاقة[22].

وتقدم الوكالة الدولية للطاقة المتجددة **IRENA** تعريفا للإنتقال الطاقوي : *(يشير التحول الطاقي إلى مسار عالمي يهدف إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ، والذي يركز بشكل أساسي على قطاع الطاقة. يتضمن التحول الطاقي .. زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي.)*[23] ، يتضح من خلال تحليل التعريف المقدم من طرف الوكالة الدولية للطاقة المتجددة أنه مرتبط برؤية استشرافية ترتكز على إزالة الكربون ، حسب منظور زمني محدد بأفاق منتصف القرن الحالي 2050 ، وفقا لنهج إدارة عالمي(حوكمة عالمية) .

ومن خلال ما تقدم يمكننا تقديم التعريف الإجرائي للانتقال الطاقوي ، بوصفه: مسار لنهج طاقوي جديد والمتبني من طرف الحكومات ، من شأنه ان يغير في الثقافة الإستخدامية للموارد

الطاقوية ، من منظور مستدام يرتكز على الطاقات النظيفة والكفاءة والرصانة الطاقويين ، بطريقة تمكّن من تقليل المخاطر المحدقة بالبيئة .

في حين أن **مأسسة الإنتقال الطاقوي**هي عملية تجسيد الرؤى الإستشرافية لمسار الإنتقال الطاقوي من خلال تضمين إطار تشريعي ناظم وترتيب مؤسساتي ووظيفي ضابط.

المحور الثاني: مأسسة الإنتقال الطاقوي في الجزائر،فحص مقارباتي.

سنقوم في هذا المحور بتبيان تمثلات مأسسة الإنتقال الطاقوي في الجزائر في المبحث الأول زمن ثم نقوم بالكشف عن مكمن إختلالات هذا المسار مع تقديم بعض الإقتراحات الممكنة في المبحث الثاني .

المبحث الأول: تمثلات مأسسة الإنتقال الطاقوي في الجزائر.

تبحث مأسسة الإنتقال الطاقوي في الأطر التنظيمية والتشريعية المسنة من طرف الدولة (المأسسة القسرية) و في البناء المؤسساتي (مأسسة مقلدة) و في الإطار الوظيفي (المأسسة المعيارية) لتجسيد مسار الإنتقال الطاقوي . نعالجها في السياق الجزائري في المحور الموالي .

المطلب الأول : المأسسة القسرية للإنتقال الطاقوي في الجزائر(الإطار التنظيمي):

تجسدت التوجهات الجزائرية لمحاور السياسة الطاقوية الجزائرية في سياق الإصلاحات الإقتصادية من خلال الإطار التشريعي (العنصر الأول) والبرامج (العنصر الثاني).

أولا- الإطار التشريعي: في سياق التحولات الإجتماعية والسياسة التي عرفتها الجزائر سنة 2019 ومع بروز محاور الإصلاحات الإقتصادية ، تعزز الإطار التشريعي لمحور الإنتقال الطاقوي بعدة مراسيم ، نذكرها فيمايلي :

- المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في 23 جوان 2020 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة المعدل والمتمم (حيث تم إستحداث وزارة الإنتقال الطاقوي والطاقات المتجددة).

– المرسوم التنفيذي 19–280 المؤرخ في 20 أكتوبر 2019 المتضمن إنشاء محافظة للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية وتنظيمها وسيرها .

– المرسوم التنفيذي رقم 20–322 الصادر في 22 نوفمبر 2020 يحدد صلاحيات وزير الإنتقال الطاقوي والطاقات المتجددة .

وفي ذات المضمار تعمل وزارة الإنتقال الطاقوي على صياغة قانون الانتقال الطاقوي ، وفقا لمخرجات النقاش المجتمعي الذي سيطرح من أجل مراجعة سياسة الدعم أسعار منتجات الطاقة [24]، ونعتقد أنه يتبنى المسار الفرنسي للإنتقال الطاقوي حيث فتح ما سمي بالنقاش المجتمعي ، إلا أن الخصوصية المجتمعية والإستهلاكية تختلف في السياق الجزائري.

ثانيا– البرامج: تجسد مضمونه عبر مرتكزين مخطط و تقرير سنوي للمحافظة للطاقات المتجددة والفعالية الطاقية ، الأول يندرج ضمن برنامج عمل الحكومة في محور التجديد الإقتصادي ، والثاني عبارة عن خارطة طريق لمخطط عمل الحكومة ، إذ يشكلا مضمون الإنتقال الطاقوي الجزائري الجديد.

1– مخطط عمل الحكومة (محور التجديد الإقتصادي) : حيث جاء في كلمة للوزير الأول ، السيد عبد العزيز جراد،يوم 28 نوفمبر 2020، في عرضه للنقاط الرئيسية المتناولة في التقرير السنوي لمحافظة الطاقات المتجددة و الفعالية الطاقوية **CEREFE:**

"... لقد تم وقف تنفيذ هذا المشروع بسبب معارضة السكان المحليين لإقامة محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية في منطقة عين صالح بولاية تمنراست ، وهو ما أدى إلى تأخر تنفيذ المشروع الذي كان من المقرر أن يدخل حيز الخدمة في نهاية 2020 ..."[25].

وتناول مخطط عمل الحكومة في الفصل الثاني من مخطط عمل الحكومة تحت عنوان الإصلاح المالي والتجديد الإقتصادي وفي مدته التاسعة من الفقرة الثانية محور الإنتقال الطاقوي ، إذ يرمي إلى تثمين الموارد التقليدية ومضاعفة جهود التنقيب وإنتاج المحروقات وفي نفس الوقت يهدف إلى تنويع الموارد الطاقوية عبر تطوير الطاقات المتجددة وترقية الفعالية الطاقوية[26] ، بيد أنه يتضح من ذلك أن المخطط قد أعطى لسياسة الإنتقال

الطاقوي بعدا يستغرق المفهوم المتعارف عليه من خلال حثه على مضاعفة الإنتاج الطاقوي الأحفوري وتثمينه ، وكان من المفروض أن يخص هذه الجزئية بمحور أخر يتضمن السياسة الطاقوية .

ويشتمل المخطط على مدخلين لتجسيد مسار الإنتقال الطاقوي[27] :

- **مدخل تطوير الطاقات المتجددة :** عبر برنامج 15000 ميغاواط أفاق 2035 منها 4000 ميغاواط سنة 2024 .

- **مدخل تطوير سياسة الفعالية الطاقوية :** التي تساهم في الحد من التبذير والعمل القطاعي من خلال عدة تدابير والتي منها العزل الحراري في قطاع البناء ، وتحويل المركبات في مجال النقل، والإنارة العمومية في قطاع الداخلية.

2- التقرير السنوي الصادر عن المحافظة للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية سنة 2020 :

تضمن التقرير السنوي المعد من طرف المحافظة ثلاث أجزاء[28]:

الجزء الأول : تطور المزيج الطاقوي في العالم والدروس المستخلصة.

الجزء الثاني : تاريخ وواقع الطاقات المتجددة في الجزائر.

الجزء الثالث :الإسهام في إعداد إستراتجية وطنية للإنتقال الطاقوي .

حيث اقترح التقرير إستراتجية متكاملة لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية عبر خارطة طريق كانت نتيجة مخرجات الورشات والإجتماعات بين القطاعية والباحثين والمهنيين ، والتي جاءت تجسيد ا لمخطط عمل الحكومة .

نوردها كالأتي [29]:

وصف لواقع الطاقة الحالي : حيث جاء في التقرير أن إنتاج الطاقة من مصادر متجددة 783 جيغاواط سنة 2018 بما يعادل 188 كيلوطن مكافئ من البترول (بحصة لا تتعدى 0.12 بالمئة ، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالتقديرات المبرمجة لها في **PNEREE**)،وأتى العنصر الثاني تحت عنوان الطاقات المتجددة والإنتقال الطاقوي ، تناولت عدة

نقاط ، نذكرها على سبيل المثال حسب الأهمية : ربط الطاقات ذات المنشأ الشمسي بالشبكة الوطنية واستغلال الشبكات الصغرى في الميدان الفلاحي،وجاء العنصر الثالث تحت عنوان الكهرباء ذات المنشأ الشمسي والاستغلال الذاتي، والذي يعنى بالاستغلال خارج الشبكات وتضمن بالخصوص توسيع نشرها في المناطق الريفية و الأنظمة الطاقوية الزراعية.

المطلب الثاني: المأسسة المقلدة للإنتقال الطاقوي في الجزائر.

نخص في هذا المحور معالجة الهيئات المركزية كإطار مؤسساتي محوري في رسم سياسة الإنتقال الطاقوي(العنصر الأول)، و الهيئات العمومية المتدخلة في تنفيذ هذه السياسة (العنصر الثاني):

-أولا : الهيئات المركزية كإطار مؤسساتي محوري في رسم سياسة الإنتقال الطاقوي :

-وزارة الإنتقال الطاقوي والطاقات المتجددة ،المستحدثة بموجب التعديل الوزاري السابق الذكر (المرسوم الرئاسي رقم 20-163)، والمرسوم المحدد لصلاحيات الوزير بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-322[30](حيث كلف الوزير بموجب المادة الأولى منه بإعداد السياسات والإستراتجيات التي تهدف إلى ترقية الإنتقال الطاقوي والطاقات المتجددة ، وقد ألغى ذات المرسوم بموجب المادة العاشرة منه التداخل بين صلاحيات وزير الطاقة ووزير البيئة والطاقات المتجددة) .

وفي ذات الشأن استمع السيد رئيس الجمهورية إلى عرض وزير الإنتقال الطاقوي والطاقات المتجددة يوم 16 ماي 2021 بمناسبة إجتماع المجلس الحكومي ، جاء تحت عنوان : الانتقال الطاقوي نحو تنمية بشرية مستدامة ، حيث أمر الرئيس إلى تنفيذ محاور خطة العمل لاسيما

فيما يخص محور إشراك المجتمع المدني في تحقيق تعبئة مجتمعية لتجسيد برامج النهج الطاقوي الجديد[31]، وهي مقاربة جديدة تتمحور حول أهمية العامل البشري في تجسيد النهج الطاقوي الجديد .

– إنشاء محافظة للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية وتنظيمها وسيرها، تتمتع المحافظة التي تنشأ، لدى الوزير الأول، بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي إذ يناط لها إعداد الإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، بالتنسيق مع القطاعات المعنية بتحديد الاستراتيجيات القطاعية في هذا ، كما تساهم ببرمجة المخططات القطاعية والإقليمية في نفس المجال والمشاركة في إعداد إطار تشريعي وتنظيمي تحفيزي لتطوير هذا التوجه الطاقوي إضافة إلى تحديد واقتراح آليات تمويل مبتكرة لتطويرها وتصميم واقتراح برامج ترقية وتطوير استخدامات الطاقات المتجددة[32].

– مديرية الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية : تعمل تحت وصاية الوزارة السابقة للبيئة والطاقات المتجددة ، ورغم إلغاء المرسوم الرئاسي 20–322 المحدد لصلاحيات وزير الإنتقال الطاقوي والطاقات المتجددة في مادته العاشرة لهذه المديرية ، إلا أن الإستراتجية الوطنية البيئية الجديدة 2017–2035 التي جاءت استجابة لمتطلبات النموذج التنموي الجديد ، ارتكزت على محورين يدخلان ضمن مجال الانتقال الطاقوي ويتمثلان في المحور الرابع : تطوير الإقتصاد الأخضر و المحور السادس : مكافحة التغيرات المناخية [33]، إذ يعتبر هذا التداخل من بين الاختلالات التنظيمية المرصودة في هذا الجانب.

ولا غير أن البرامج الثنائية للتعاون الدولي والتي من أهمها التعاون الألماني في دعم المخطط الوطني للمناخ[34] المعتمدة من طرف وزارة البيئة (وزارة البيئة والطاقات المتجددة سابقا) يشوبها غياب إطار مؤسساتي بعد إلغاء مديرية تطوير وترقية وتثمين الطاقات المتجددة .

– مديرية الطاقات الجديدة والمتجددة والفعالية الطاقوية :

تعمل مديرية الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية تحت وصاية وزارة الطاقة ، إذ انخرطت في تنفيذ برنامج ترقية الطاقات المتجددة والمعدل في ماي 2015 [35] .

ثانيا : الهيئات العمومية المتدخلة في تنفيذ سياسة الإنتقال الطاقوي :

– **الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استخدام الطاقة (APRUE)** : هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ، أنشئت بموجب مرسوم رئاسي سنة 1985 ، موضوعة تحت وصاية وزرة الطاقة والمناجم والتي من مهامها تنفيذ السياسة الوطنية للتحكم في الطاقة عبر ترقية الفعالية الطاقوية [36].

– **لجنة ضبط الكهرباء والغاز (CREG):** أنشئت بموجب قانون رقم 02-01 الصادر بتاريخ 05-02-2002 ،وهي مؤسسة مستقلة إداريا وماليا، تكلف بتنفيذ ومراقبة الخدمة العمومية في مجال الكهرباء والغاز ، وتقديم توصيات بخصوص سير وتنظيم السوق الداخلي للكهرباء وفحص ومراقبة مدى احترام الإطار التشريعي الخاص به[37].

المطلب الثالث : المأسسة المعيارية للإنتقال الطاقوي .

كما سبق وأن أشرنا أن المأسسة المعيارية تتناول الجانب الوظيفي ، إذ تحدد جملة الآليات التي ترمي إلى بلوغ الأهداف المسطرة في هذا الجانب ، حيث اعتمدت و ركزت على أهمية للمعطى البشري ، وخاصة من حيث التكوين ، إذ قدمت الحصيلة الأخيرة للتقرير السنوي الصادر عن المحافظة(**CEREFE**) فتح تخصصات مهنية لتغطية العجز العمالي في قطاع الطاقات المتجددة38 ، في ذات السياق تم إنشاء مدرسة وطنية عليا للطاقات المتجددة والبيئة والتنمية المستديمة بباتنة بموجب المرسوم التنفيذي 20-152 تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي(إذ تندرج في صميم إعداد وتكوين المورد البشري قصد إرساء دعائم الانتقال الطاقوي).

ويندرج ضمن المأسسة المعيارية كذلك عدة مؤسسات مهنية متخصصة ، نوردها على سبيل المثال والأهمية فيمايلي[39]:

-مركز البحث والتطوير الكهرباء والغاز وهي شركة مساهمة من فروع شركة سونلغاز **CREDEG** ، أنشئت في أول جانفي 2005.

-شركة الكهرباء والطاقات المتجددةٍ **SKTM** وهي شركة تابعة لمجمع سونلغاز أنشئت سنة 2013 .

-شركة نيال **NEAL** وهي شركة مساهمة (مجمع سيم ، سوناطراك،سونلغاز)،أنشئت بتاريخ 02 جويلية 2002 .

-المجموعات المهنية لقطاع الطاقات المتجددة **(Cluster)** أنشئت سنة 2017 ، يناط لها وضع إطار توافقي لتطوير قدرات المؤسسات الوطنية الناشطة في مجال الطاقات المتجددة .

وبعد توضيح تمثلات مأسسة الإنتقال الطاقوي في النسق الجزائري ، نقوم في المبحث الموالي بفحصها مقاربتيا من خلال الكشف عن مكمن الإختلالات المأسسية والبحث عن الحلول الممكن تداركها لتجسيد البناء المؤسساتي والتنظيمي للنهج الطاقوي المعالج.

المبحث الثاني: مأسسة الانتقال الطاقوي في الجزائر ، فحص مقارباتي.

المطلب الأول: الإختلالات لتي تكتنف مسار الإنتقال الطاقوي في الجزائر من منظور المأسسة .

يحذر بنا الحال في هذا المطلب الإحاطة بمختلف الإختلالات المأسسية التي تحول دون إدارة انتقال طاقوي ناجح في الجزائر ، نوردها فيما يلي :

أولا- الإختلالات المأسسية التنظيمية :

من خلال فحص الإطار التشريعي المتضمن الإنتقال الطاقوي في الجزائر ، نجد أنه غير قائم وفقا لإطار منهجي ، فقد قامت الجزائر بتحديد البرامج قبل إصدار قانون الإنتقال الطاقوي قيد الإعداد ، كون الإطار التشريعي يجب أن يكون سابق وناظم لأي سياسة.

نلاحظ من خلال تقييم الإستراتجية المعتمدة في التقرير السنوي ، أنها جاءت شاملة ، إذ تتعدى مفهوم سياسة الإنتقال الطاقوي ،ويعبر مصطلح الإستراتجية عن ذلك والبرنامج كما كان في السابق وهي بادرة جديدة في هذا الموضوع ، كما نسجل تداخل مفاهيمي بين المصطلحات التي جاء بها التنظيم ، وبالخصوص بين الإنتقال الطاقوي و الطاقات المتجددة إذ يعتبر تكرارا كون المصطلح الأول أشمل ،وقد قدم كذلك الإنتقال الطاقوي في سياقه الوطني ولم يشتمل على بعد الحوكمة الخارجية ، حيث تقع الجزائر ضمن فضاء متوسطي ومغاربي يشهد نقلا متسارعا في هذا المجال تتدخل فيه عدة فواعل عبر وطنية، وأخيرا التقرير لم يدرج التعديلات الأخيرة بخصوص تحديد صلاحيات الوزير الأول .

ثانيا– الإختلالات المأسسية التقليدية :

من خلال فحص مضامين المرسومين نلمس إزدواجية في الصلاحيات ،بين وزير الإنتقال الطاقوي ومدير المحافظة ،حيث أنيط لهم إعداد الإستراتجيات والإشراف ، وهذا تناقض صارخ على مركزية ووحدة اتخاذ القرار الإستراتيجي الوطني ، و تدخل هذه التناقضات ضمن فلسفة تنظيمية تقليدية عرفها التنظيم القطاع سابقا(التداخل بين وزارتي الطاقة من جهة والبيئة والطاقات المتجددة من جهة أخرى).

كما يتضح وجود تداخل مؤسساتي بين وزارة الطاقة (مديرية الطاقات الجديدة والمتجددة والفعالية الطاقوية) ووزارة الإنتقال الطاقوي ، ووزارة البيئة (وزارة البيئة والطاقات المتجددة سابقا) فرغم نص المادة العاشرة من المرسوم الرئاسي رقم 20–322 على إلغاء التداخل ، بيد أن البرامج المحددة من طرف الوزارتين (الطاقة والبيئة) والمباشرة في سياق التعاون الثنائي الدولي يوقع الجزائر موضع شك في إرادتها وطموحاتها في تنفيذ الإستثمارات الأجنبية ، ضف إلى ذلك مسؤوليتها في تحمل الإخفاقات والإختلالات التنظيمية والمؤسساتية التي تكتنفها.

ثالثا– الفجوة المأسسية الوظيفية :

يظهر من خلال فحص المأسسة الوظيفية للإنتقال الطاقوي في الجزائر أنها تغلب عليها الصفة العمومية ، وخاصة شركة سونلغاز وسوناطراك ،ورغم أنها فواعل متدخلة في النهج الطاقوي الجديد ،إلا أنها تعتبر مؤسسات متخصصة في غير مجال الإنتقال الطاقوي ، ويحذر بصانع القرار السياسي أن يضبط تسيير هذه الشركات الوظيفية إلى مجلس إدارة متخصص ومهني ، والذي يمكن من تحقيق حوكمة إنتقال طاقوي تقوم على مبادئ الكفاءة و الرشاد وحسن الأداء.

المطلب الثاني : الحلول المقترحة لتغطية الإختلالات المأسسية لمسار الانتقال الطاقوي في الجزائر.

أولا–في إطار الجانب التنظيمي :

1– الدعوة إلى فتح نقاش مجتمعي نخبوي قبل أي تحديد للبرامج ، تكون مخرجاته ضمن المحاور الرئيسية لأي إطار تشريعي وتنظيمي للنهج الطاقوي الجديد.

2– الإسراع في سن قانون الإنتقال الطاقوي : يكون جامع للرؤى ومانع للإختلالات والتداخلات الوظيفية والتنفيذية بين الهيئات .

ثانيا– في إطار الجانب المؤسساتي :

إن تحقيق الأهداف المنتظرة لبرامج الإنتقال الطاقوي يتطلب:

1–ترتيب مؤسساتي يتحدد وفقا للأطر التنظيم الإداري ، المتمثلة في مركزية(القرار السياسي) وتعددية (جهات التنفيذ) .

2–إشراك جميع الفواعل التي يمكن أن تتدخل في مسار الإنتقال الطاقوي ،والتي من شأنها مرافقة الإطار المؤسساتي ، تتجسد عبر حوكمة متعددة المستويات ، ضمن إطار مؤسساتي

من شأنه يحقق نفاذ مرن لسياسة الانتقال الطاقوي من أعلى ترتيب (الوزارة والحكومة) إلى القاعدة (المجموعات المهنية ، الشركات ...).

ثالثا– في إطار الجانب الوظيفي : مؤسسات مهنية تستند إلى التخصص والتمويل الخاص .

إن الراصد لسوابق المناهج والنماذج التنموية لمسارات الإصلاح الإقتصادي في الجزائر ضعف الأداء العمومي من حيث الإدارة والتمويل ، وبالتالي يقتضي الحال إلى فتح باب إدارة الإنتقال الطاقوي لمؤسسات مهنية متخصصة من جهة والتمويل الخاص ولاسيما الإستثمارات الأجنبية ، من خلال تقديم الحوافز و المرافقة والتأطير ، من جهة أخرى.

1– الإدارة المتخصصة للإنتقال الطاقوي .

2– التمويل الخاص لبرامج الإنتقال الطاقوي .

خاتمة:

نخلص إلى أن مأسسة الإنتقال الطاقوي كمقترب يبحث في الأطر التنظيمية والتشريعية المسنة من طرف الدولة (المأسسة القسرية) و في البناء المؤسساتي (مأسسة مقلدة) و في الإطار الوظيفي (المأسسة المعيارية) .

و تلبية لمقتضيات تحليل الظاهرة الإقتصادية التي نحن بصدد دراستها وفحص تفاعلاتها في النسق الجزائري ، خلصنا إلى أن الإنتقال الطاقوي في الجزائر كمسار يجرى وفقا لعملية مأسسية غير مكتملة وتحتاج إلى شمول تنظيمي وترتيب مؤسساتي إذ استنتجنا ما يلي :

– الإطار التشريعي المتضمن الانتقال الطاقوي في الجزائر غير منهجي وغير شامل .

– الترتيب المؤسساتي للنهج الطاقوي الجديد يشهد تداخلا بين وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة و المحافظة للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية ، ووزارة الطاقة وهو يعوق مركزية ووحدة اتخاذ القرار الإستراتيجي الوطني ، و تدخل هذه التناقضات ضمن فلسفة تنظيمية تقليدية عرفها التنظيم القطاع الطاقوي سابقا.

– يظهر من خلال فحص المأسسة الوظيفية للانتقال الطاقوي في الجزائر أنها تغلب عليها الصفة العمومية سواء من حيث الإدارة والتمويل .

ومن جملة الاقتراحات التي نقدمها في إطار تحقيق تكامل البناء التنظيمي والمؤسساتي والوظيفي لمسار الانتقال الطاقوي في الجزائر مايلي :

-الدعوة إلى فتح نقاش مجتمعي نخبوي من أجل سن قانون الإنتقال الطاقوي يتوافق والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في السياق الجزائري.

- تحديد ترتيب مؤسساتي بشكل ينظم الصلاحيات ويوزع الاختصاصات بين الفواعل المؤسساتية.
- التأكيد على تبني إدارة متخصصة للانتقال طاقوي و تمويل خاص للمشاريع .

قائمة المصادر:

1- النصوص القانونية:

-**المرسوم التنفيذي رقم 20-322 الصادر في 22 نوفمبر 2020 يحدد صلاحيات وزير الإنتقال الطاقوي والطاقات المتجددة**، جريدة رسمية عدد 69 لسنة 2020.

-**المرسوم التنفيذي رقم 19-280 المؤرخ بـ20 أكتوبر 2019 يتضمن إنشاء محافظة للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية** ، جريدة رسمية عدد 65 لسنة 2019.

قائمة المراجع:

1- المقالات:

- الرشيد عادل ، **المأسسة ومنظمات الأعمال والمؤسسات الأردنية : إتجاهات المديرين نحو ممارسات إدارية دالة** ، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، اربد الأردن ، مجلد 19 ، ع (1أ) ، 2003.ص.ص.229-276.

-حجاج قاسم ، **الإستشراف والحوكمة الطاقية للانتقال الطاقوي السويسري أفق2050** ، مجلة إستشراف ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، العدد الثالث ، 2018، ص.ص.174- 198.

– نوري نورالدين دودو ،محمد كمال، **التنظيم البيروقراطي عند ماكس فيبر وميشال كروزيه** ، مجلة سوسيولوجيا، مجلد 01، العدد 03،2018 ،ص.ص.222–232.

2– الرسائل العلمية غير المنشورة (ماجستير أو دكتوراه):

– سليمان سميرة ، **دور البيروقراطيات الدولية في أمننة قضيتي تغير المناخ والهجرة غير الشرعية** ، رسالة ماجستير علوم سياسية غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، الجزائر.

4– مواقع الانترنت:

– الموقع الرسمي لوزارة الإنتقال الطاقوي والطاقات المتجددة ،**سياسة الإنتقال الطاقوي : قانون الإنتقال الطاقوي**، أطلع عليه يوم 12 ماي 2021 على الساعة 22:25 , www.mteer.gov.dz .

– موقع الوزارة الأولى الجزائرية ، **عِبر، تشخيص الوضعية الحالية، و الافاق من اجل تنمية متسارعة للطاقات المتجددة**، أطلع عليه يوم : 2020/11/29على 15:20 ، على : http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/com-28-11-2020-a.html .

- موقع الوزارة الأولى الجزائرية ، **مخطط عمل الحكومة** ، أطلع عليه يوم 01 ديسمبر 2020 ،على 14:20 ، http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/plan-d-action-du-gouvernement-2020-ar.html

-الموقع الرسمي للمحافظة للطاقات المتجددة ، **التقرير السنوي**، أطلع عليه يوم 03–12–2020 على 21.20 ، **في : الإنتقال الطاقوي في الجزائر**http://www.cerefe.gov.dz/2020/11/29

– الموقع الرسمي لوزارة الطاقة ،**الطاقات الجديدة والمتجددة والفعالية الطاقوية** ، اطلع عليه يوم 17–05–2021 ، على الساعة 20.50 ، https://www.energy.gov.dz/?rubrique=a-propos-du-ministere-de-l-energie .

- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية وترشيد استخدام الطاقة ، **تقديم** ، اطلع عليه يوم 16-05- 2021 ، على الساعة 14.30 ، في
http://www.aprue.org.dz/presentation.html .
- الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية ، اجتماع مجلس الحكومة ، اطلع عليه يوم 17-05-2021 ، على الساعة. https://www.aps.dz/ar/economie/106516-1000 23.00 .
- الموقع الرسمي لوزارة البيئة الجزائرية، **التغيرات المناخية** ،اطلع عليه يوم 16-05-2021 ، على الساعة 20.30 ، في https://www.me.gov.dz/a/?page_id=217 .

المراجع بالفرنسية:

1- Livres :

- ALLAL Samir, **La sobriété un nouveau paradigmeenergétique et un nouveau modele de développement d'économique**, Mohamed Haddar,énergie,changement climatiques,et développement durable, CPU,Manouba ,2010 ,p.p.55-66.
- Jepperson Ronald,**institutions,institutional effect and institutionalizm in (ed)** Powel,W.and DIMaggio ,p.**the new institutionalism in organizational analysis**, the university of Chlcago pressChicago ,1991.p.p.142-163.
- Rob Hopkins, **de la dépendance au pétrole à la résilience local**, manuel de transition , les éditions écosociété , Qubec , 2010.

2- Articles :

- Antoine Bonduelle, Mathilde Szuba et Bertrand Zuindeau**, Facteur 4 : le chantier social et politique,Devloppement durable et territoires**, association DD&T,vol.2,N°01,Mars 2011 ,p.p.1-17.
- Orfea Fioretos ; **historical insititutionalism in international relation**, international organization, cambridge university ,cambridge ,vol.65 ;n02,(spring 2011),p.p.367-399.

- Stephen Bell,do we reallu need a new constructivist institutionalism to explain institutional change ? British jornal of political science,Cambridge university , Cambridge ,vol.41,No.4 (october 2011),p.p.883-906.
- Thiziri Hammiche**, La transition énergétique en Méditerranée , enjeux et perspectives : une approche macro-régionale**, Rives méditerranéennes,TELEME.uMR 6570 ; université Aix-Marseille ,Marseille ,N51,2015,p.p.13-27.

3- Sites d'Internet :

- Mandy Schossig , Christiane Weihe , T**he Oeko-Institut during this time, 1980: 'Energiewende'** study, see in14-07-2020 at 20.00h ; https://www.oeko.de/en/e-paper/40-years-of-the-oeko-institut-special-anniversary-issue/article/the-1980s.
- Site officiale de l'association adequation ,**notre avenir à tous**, consulter le 17-07-2020 à 23 :45.sur :http://www.adequations.org/IMG/article_PDF/article_a38.pdf.
- ----------, **La sobriété énergétique**, sur http://www.virage-energie.org/fiches-pedagogiques/la-sobriete-energetique/ consulté le 27-07-2020.
- ----------,**La sobriété énergétique**, sur https://negawatt.org/Note-La-sobriete-energetique consulté le 27-07-2020.
- Le site officiel de l'IRENA ;**Energy transition** , consulter le 26/11/2020.à 17h :35 sur : https://www.irena.org.

- **الهوامش:**

[1]عادل الرشيد ، **المأسسة ومنظمات الأعمال والمؤسسات الأردنية : إتجاهات المديرين نحو ممارسات إدارية دالة** ، مجلة أبحاث اليرموك، جامعة اليرموك، اربد الأردن ،مجلد 19 ، ع (1أ) ، 2003،ص.230.

*وضع فيبر نموذجا للإدارة والتسيير سماه بالنموذج البيروقراطي والذي يستند إلى الترشيد العقلاني للتسيير والتنظيم الإداري، المرجع : دودو نوري نورالدين،محمد كمال، **التنظيم البيروقراطي عند ماكس فيبر وميشال كروزيه** ، مجلة سوسيولوجيا، مجلد 01، العدد 03، ص.223.

[2] Orfea Fioretos ; **historical insititutionalism in international relation**, international organization,cambridge university ,cambridge ,vol.65 ;n02,(spring 2011),p.368.

[3] الرشيد ، **مرجع سابق** ، ص.233.

[4]الرشيد ، **مرجع سابق**،ص.ص.233، 234 .

[5]Ronald Jepperson ,**institutions,institutional effect and institutionalizm in (ed)** Powel,W.and DIMaggio ,p.**the new institutionalism in organizational analysis**, the university of Chlcago pressChicago ,1991,p.153.

[6]. 231.230 الرشيد، **مرجع سابق**،ص.ص.

[7]Stephen Bell,do we reallu need a new constructivist institutionalism to explain institutional change ? British jornal of political science,Cambridge university , Cambridge ,vol.41,No.4 (october 2011),p.p.883.884.

[8]. 233.234 الرشيد ، **مرجع سابق**،ص.ص.

[9]سميرة سليمان ، دور البيروقراطيات الدولية في أمننة قضيتي تغير المناخ والهجرة غير الشرعية ، رسالة ماجستير علوم سياسية غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، الجزائر ،2012،ص.12.

[10]الرشيد ،مرجع سابق ، ص.236

[11]قاسم حجاج ، الإستشراف والحوكمة الطاقية للانتقال الطاقوي السويسري أفق 2050 ، مجلة إستشراف ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، العدد الثالث ، 2018، ص.178 .

[12]Thiziri , op.cit.p.p.14,15.

[13]Mandy Schossig , Christiane Weihe , T**he Oeko-Institut during this time, 1980: ‘Energiewende’** study, see in14-07-2020 at 20.00h ; https://www.oeko.de/en/e-paper/40-years-of-the-oeko-institut-special-anniversary-issue/article/the-1980s ,14-07-2020.

[14] Site officiale de l’association adequation ,**notre avenir à tous**, consulter le 17-07-2020 à 23 :45.sur :http://www.adequations.org/IMG/article_PDF/article_a38.pdf.

[15]Antoine Bonduelle, Mathilde Szuba et Bertrand Zuindeau**, Facteur 4 : le chantier social et politique,Devloppement durable et territoires**, association DD&T,vol.2,N°01,Mars 2011,p.1.

[16]Rob Hopkins, **de la dépendance au pétrole à la résilience local**,manuel de transition , les éditions écosociété ,Qubec ,troisiéme trimestre 2010,p.05.

[17]Samir ALLAL, **La sobriété un nouveau paradigmeenergétique et un nouveau modele de développement d’économique**, Mohamed Haddar,énergie,changement climatiques,et développement durable, CPU,Manouba ,2010 ,P.55.

[18] Loc.cit.

[19]----------, **La sobriété énergétique**, sur http://www.virage-energie.org/fiches-pedagogiques/la-sobriete-energetique/ consulté le 27-07-2020 à 22h :05 .

[20]----------,**La sobriété énergétique**, sur https://negawatt.org/Note-La-sobriete-energetique consulté le 27-07-2020 à 23h.14 .

[21]Thiziri Hammiche**, La transition énergétique en Méditerranée , enjeux et perspectives : une approche macro-régionale**, Rives méditerranéennes,TELEME.uMR 6570 ; université Aix-Marseille ,Marseille ,N51,2015.p.p.14,15.

[22]Thiziri ,op.cit.p.16**.**

[23] Le site officiel de l’IRENA ;**Energy transition** , consulter le 26/11/2020.à 17h :35 sur : https://www.irena.org.

[24]الموقع الرسمي لوزارة الإنتقال الطاقوي والطاقات المتجددة ،**سياسة الإنتقال الطاقوي : قانون الإنتقال الطاقوي**، أطلع عليه يوم 12 ماي 2021 على الساعة 22:25 , www.mteer.gov.dz .

[25]موقع الوزارة الأولى الجزائرية ، **عِبر، تشخيص الوضعية الحالية، و الافاق من اجل تنمية متسارعة للطاقات المتجددة**، أطلع عليه يوم : 2020/11/29على 15:20 ، على : http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/com-28-11-2020-a.html.

[26]موقع الوزارة الأولى الجزائرية ، **مخطط عمل الحكومة** ، أطلع عليه يوم 01 ديسمبر 2020 ،على 14:20 ، http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/plan-d-action-du-gouvernement-2020-ar.html ، ص.28.

[27]المرجع نفسه،ص .ص.28-29 .

[28]الموقع الرسمي للمحافظة للطاقات المتجددة ، **التقرير السنوي**، أطلع عليه يوم 03-12-2020 على 21.20 ، **في : الإنتقال الطاقوي في الجزائر**http://www.cerefe.gov.dz/2020/11/29/ ، مرجع سابق.ص.ص.01-104.

[29]موقع الرسمي للمحافظة للإنتقال الطاقوي والطاقات المتجدة ،**التقرير السنوي**، مرجع سابق ،ص.ص.52-81.

[30]**المرسوم التنفيذي رقم 20-322 الصادر في 22 نوفمبر 2020 يحدد صلاحيات وزير الإنتقال الطاقوي والطاقات المتجددة** ، جريدة رسمية عدد 69 مؤرخة في 22 نوفمبر 2020 .ص.3 .

[31]الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية ، **اجتماع مجلس الحكومة** ، اطلع عليه يوم 17-05-2021 ، على الساعة.https://www.aps.dz/ar/economie/106516-1000 23.00 .

[32]**مرسوم تنفيذي رقم 19-280 المؤرخ بـ20 أكتوبر 2019 يتضمن إنشاء محافظة للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية** ، جريدة رسمية عدد 65 سنة 2019 ،ص.14 .

[33]الموقع الرسمي لوزارة البيئة الجزائرية، **التغيرات المناخية** ،اطلع عليه يوم 16-05-2021 ، على الساعة 20.30 ، فيhttps://www.me.gov.dz/a/?page_id=217 .

[34]المكان نفسه

[35]الموقع الرسمي لوزارة الطاقة ،**الطاقات الجديدة والمتجددة والفعالية الطاقوية** ، اطلع عليه يوم 17-05-2021 ، على الساعة 20.50 ،https://www.energy.gov.dz/?rubrique=a-propos-du-ministere-de-l-energie .

[36] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية وترشيد استخدام الطاقة ،**تقديم** ، اطلع عليه يوم : 16-05-2021 ، على الساعة 14.30 ، فيhttp://www.aprue.org.dz/presentation.html .

[37]الموقع الرسمي للمحافظة للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية ، **التقرير السنوي** ، مرجع سابق،ص.60.

[38]**المرجع نفسه** ، ص.59.

[39]**المرجع نفسه** ،ص .ص.60. 61 .